

الاتساق النصي لعطف النسق: (لا) العاطفة اختياريًا

حيدر هادي خلخال الشيباني

مديرية تربية النجف الأشرف

haidarakhelkhal@gmail.com

محمد خلف كاظم الخيكاني

مديرية تربية بابل

mohammedkhalef121987@gmail.com

تاريخ نشر البحث: 2021/6/16

تاريخ قبول النشر: 2021/4/ 21

تاريخ استلام البحث: 2021/4/ 8

المستخلص

احتفى الدرس النحوي العربي القديم بدراسة عطف النسق فكان من أهم القضايا النحوية التي حظيت بنصيب وافر من اهتمام النحويين العرب، فقد عُنوا بدراسة أنواعه وأنماطه وصور جملة، إذ عرّفوا العطف ووضعوا له حدوداً، وضوابط. وأما في العصر الحديث فقد أخذ العطف جانباً من جهود المحدثين على اختلاف اتجاهاتهم ومذاهبهم، محاولين الإفادة في دراسته مما توصل إليه علم اللغة الحديث، وهذا ما دعا بعضهم إلى أن ذهب في النظر إلى التحولات الموجودة في بنيات العطف وأنماطه وصوره، في تمثل الحقيقة تحولاً شكلياً مصاحباً لتحول عميق في التراكيب، ومن ثم دلالتها. ومن هنا اهتمت لسانيات النص بمجموعة من المفاهيم والمصطلحات، ولعل من أهمها مصطلح التماسك النصي، بحيث يعد النص وحدة كبرى شاملة، متسقا ومنسجماً في جميع أفكاره، في مقابل ذلك قد نجد مجموعة من الجمل مترابطة فيما بينها لكنها لا تشكل نصاً محكماً، ولكي يكون كذلك لابد من توفر مجموعة من الروابط بين هذه الجمل، ومن أهمها: حروف العطف أو النسق؛ لأنها تعد من أهم الروابط المساهمة في التماسك النصي واتساقه، ومن هنا وقع الاختيار على (لا) العاطفة لا للمفردات فقط بل للجمل.

الكلمات الدالة: العطف، اللسانيات، الوظيفة.

Textual Cohesion and Coordination: The Coordinator (لا) as an Exemplar

Haidar Hadi Khalalkhal

General Directorate for Education in Najaf

Mohammed Khalef Khadim

General Directorate of Education in Babylon

Abstract

The ancient Arabic grammar lesson celebrated the study of coordinating parallelism, and it was one of the most important grammatical issues that received a large share of the attention of Arab grammarians.

In the modern era, coordination has been taken aside from the efforts of modernists of different orientations and doctrines, trying to benefit in its study of the findings of modern linguistics, and this is what prompted some of them to look at the transformations in the structures, patterns and images of kindness, in which the truth represents a formal transformation. Accompanying a profound transformation of the structures, and hence their significance.

78

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a

[Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652

www.journalofbabylon.com/index.php/JUBHEmail: humjournal@uobabylon.edu.iq

Hence the linguistics of the text is concerned with a set of concepts and terminology, perhaps the most important of which is the term textual coherence, so that the text is a great comprehensive unit, coherent and coherent in all its ideas, on the other hand, we may find a group of sentences interconnected with each other, but they do not form a solid text. There must be a set of links between these sentences, the most important of which are: conjunctions or formulas; Because it is considered one of the most important links contributing to textual coherence and consistency, hence the choice (not) on emotion, not just for the vocabulary but for the sentences.

Key Words: Affection, linguistics, function.

المقدمة

أكد النحويون العرب على قضية العطف وعدوها من أهم المسائل اللغوية المهمة في تماسك النص واتساقه، حيث تعمقوا فيها بشكل كبير، محاولين بذلك الوصول إلى مفهوم دقيق ومحدد تكتسي الحروف عامة سواء منها حروف الجر أو العطف أهمية كبيرة في كل اللغات؛ وبدرجة قصوى في اللغة العربية؛ إذ تعد هذه الحروف بمنزلة الميزان الذي يُقِيمُ الجُمْلَةَ، وبها تتحقق جمالية النثر والنظم، إذ يستحيل كتابة جُمْلَةٍ أو عبارة أو تركيب بدون استعمال هذه الحروف، كما أن استعمالها وتوظيفها يُعد فناً من فنون البلاغة وصنعة من صنعة الإبانة؛ يتفاوت فيها الكتاب ويتفاضلون بها فيما بينهم، وهي قوائم البيان وأُسُوه وعماده، وكما أن للحروف تأثيراً إيجابياً على المكتوب والمنطوق إذا تم تجويد وضبط استعمالها، فإن لها كذلك مفعولاً عكسياً إذا أسيء استعمالها وأُفْحِمَتْ في غير مواضعها؛ عندها لا تكاد تُبَيَّن ولا تُقِيمُ للكلام لا جمالاً ولا دلالة ولا بياناً، وبذا فإن على البيان تقوم اللغة وتستوي، وإذا لم تحضر الإبانة في اللغة العربية فتلك ليست لغة عربية؛ وإنما خليط من الكلمات وكومة من الجمل، فاللسان العربي أصله الإبانة؛ قال الله تعالى: ((بَلْسَانَ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ)) (سورة الشعراء/195)، وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): ((وإن من البيان لَسِحْرٌ)).

إن اللغة نظام يخضع لعلاقات سياقية ونحوية ودلالية، ممثل في عدة أبنية لغوية؛ لعل أهمها على الإطلاق، الجملة، التي دأبت جل الدراسات النحوية واللغوية على دراستها والتفصيل في قضاياها وإشكالاتها، ولعل أهم قضية تحكمت في الجملة كبناء لغوي انموزجي، هي الربط، الذي يتحقق بآليات عديدة أهمها (حروف العطف أو النسق)، التي تحاول هذه الدراسة تقصي حقيقة حرف منها، وحقيقة الربط به في الأبنية اللغوية أو الجمالية في النصوص المتسقة بنائياً ووظيفياً، ومن هنا جاء هذا البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة أودنا فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، والله تعالى نسأل أن تكون منه الإفادة بقدر ما بُذل فيه من الجهد إنه ولي التوفيق والسداد.

المبحث الأول/عطف النسق بين الوظيفة النحوية واللسانية النصية

الحد اللغوي للعطف:

لقد ذكرت جل المعجمات أن ((عطف يعطف عطفًا: انصرف... وعطف عليه يعطف عطفًا: رجع عليه بما يكره أو له بما يريد، ... وتعطف عليه: وصله وبره،... وتعطف عليه: أشفق. وتعاطفوا أي عطف بعضهم على بعض. واستعطفه فعتطف. وعطف الشيء يعطفه عطفًا وعطوفًا فانعتطف. وعطفه فتعطف: حناه وأماله... ويقال:

عطفت رأس الخشبة فانعطف أي حنيته فانحنى)) [1: 248-249]، وذكر ابن فارس (ت: 395هـ) أن ورود كلمة عطف في قوله: ((العين والطاء والفاء أصل واحد صحيح يدل على انثناء وعجاج. يقال: عطفت الشيء، إذ أملت. وانعطف، إذا انعاج. ومصدر عطف العطوف. وتعطف بالرحمة تعطفًا. وعطف الله فلانًا على فلان عطفًا. والرجل يعطف الوسادة: يثنيها، عطفًا، إذا ارتفق بها)) [2: 4/ 351].

وعلى أساس ما سبق يمكن القول في ضوء ما ورد في المعجمين المذكورين أنفًا، بحثًا عن دلالة العطف اللغوية إن ابن منظور وابن فارس على الرغم من اختلافهما في الاشتقاقات التي وضعوها لكلمة عطف إلا أنهما اشتركا في نفس المعاني التي قد تمثلت في العطف والرحمة، والانثناء والعجاج والميل.

الحد الاصطلاحي لعطف النسق:

بنى النحويون مباحث عطف النسق على أساس أنه قسم من أقسام التوابع الخمسة، وهي نظرة تعتمد في المقام الأول على قرينة لفظية بحتة، هي المطابقة في العلامة الإعرابية، فنتج من هذا أن حشدوا عشر أدوات مختلفة الدلالات في باب واحد، زد أن ما بعد كل أداة منها يطابق ما قبلها في العلامة الإعرابية وحين أرادوا أن يضعوا حدًا مانعًا لعطف النسق كان حتمًا عليهم أن يذكروا في ذلك الحد ما يشير إلى التبعية، ثم يحرصوا من بعد هذا على الإتيان بما يمنع أيًا من التوابع الأربعة الأخرى من الدخول فيه [3: 24]، وعلى هذا الأساس نجد الرماني يحده على أنه تابع للأول على طريقة الشركة [4: 39]، ورأى ابن الحاجب (ت: 646هـ) أنه ((تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة)) [5: 1/ 331].

وذهب ابن عصفور (ت: 669هـ) في حده له إلى أنه ((حمل الاسم على الاسم، أو الفعل على الفعل، أو الجملة على الجملة، بشرط توسط حرف بينهما من الحروف الموضوعة لذلك تال بحرف متبع)) [6: 1/ 229]. وذكر الرضي (ت: 686هـ) أنه تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة [5: 1/ 318]. وأدرك ابن عقيل (ت: 769هـ) أنه التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي سنذكرها [8: 3/ 165]. ولم يقتصر الأمر في حده على الأقدمين بل حده المحدثون أيضًا ومنهم الأستاذ عباس حسن بأنه ((تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف عشرة كل منها يسمى حرف عطف ويؤدي معنى خاصًا)) [9: 3/ 555-556].

ويبينه عبده الراجحي بقوله: ((هو العطف بحرف من حروفه المعروفة ولعلمهم سموه نسقًا، لأنه ينسق الكلام بعضه على بعض في أحكام معينة)) [10: 394].

والمنتبغ لهذه التعريفات يلحظ أن جميعها بدأت بذكر التبعية في العلامة الإعرابية على الجنس الأقرب إلى عطف النسق، وهو ما يعمه والتوابع الأخرى، كما نلاحظ أن هذه التعريفات حين أرادت منع التوابع الأخرى من الدخول في اصطلاح العطف عبر الاحترازات المبنية على أساس التبعية، سلكت لذلك طريقين: [3: 24] أولهما: اقتصر على ذكر أن تلك التبعية تكون بأحد الحروف العشرة، وهو إذا لم يقدم تصورًا لماهية عطف النسق، كان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا حصر مفرداته في إطار نسقي واحد.

وثانيهما: ذكر أن تلك التَّبعية تحمل معنى الشركة وقد أطلق الرماني كلمة (الشركة) في تعريفه للعطف دون تقييد ومصطلح الشركة لا يحمل مدلولاً واحداً، بل قد يراد به معاني متعددة وقد ذكر منها غير واحد من الباحثين ما يأتي:

1 - الشركة اللفظية: أي تشريك الثاني مع الأول في عامله، وهو ما عبّر عنه ابن مالك بقوله: (بحرف متبع) أي بحرف موضوع الإتياع، ((والإتياع هو تشريك الثاني مع الأول في عامله و... أن معنى الشركة اللفظية على هذا الفهم، لا فرق بينها وبين التَّبعية في العلامة الإعرابية التي جعلها النحاة جنساً لعطف النسق لأن الإعراب حسب مفهومهم، أثر يجلبه العامل)) [3: 25].

2 - الشركة المعنوية: لاشك أن الشركة بمعناها المعنوي ما هي إلا ما اصطلاح عليه النحويون بكلمة (الجمع) التي تستعمل كثيراً في مباحث العطف، فالشركة المعنوية وفقاً لهذا التصور تعني ((اجتماع الأول والثاني في كونهما محكوماً عليهما بحكم معنوي واحد، نحو: جاعني زيد وعمرو، أو في كونهما حكمين على شيء نحو: (زيد قائم وقاعد) أو في حصول مضمونيهما، نحو: (قام زيد وقعد عمرو)، وهذه الدلالة لا تقيدها من بين حروف النسق إلا: الواو، والفاء، وثم، وحتى، على رأي الجمهور [3: 26].

ومن الملاحظات العامة التي يمكن استنتاجها حول التعريفات السابقة لعطف النسق هي أنها تدور حول المعطوف وحده، ومن ثمة لم تكن تعريفات لعطف النسق بوصفه تركيباً structure ومعنى هذا أن النحويين قاموا بتحليل التركيب إلى مكوناته المباشرة، ثم عرفوا جزءاً من تلك المكونات، هو المعطوف [3: 26].

وعلى هذا الأساس فثمة أسس ومبادئ ينبغي مراعاتها وهي التي تم استنتاجها في ضوء نظر النحويين للعطف عموماً وعطف النسق خصوصاً وأهم هذه الأسس هي ما ينبغي الخروج بعطف النسق من دائرة دراسة التوابع، فقد كان إدراجه في بحثها تطبيقاً آلياً من جانب النحويين لنظرية العامل التي التزموا بها منهجاً يكشفون به عن أحكام الإعراب، وهو بذلك منهج يقوم على المعايير اللغوية الشكلية فقط، وهو ما يحول دون فهم دلالات التركيب، ولذلك يجب أن ينظر إلى عطف النسق في غياب نظرية العامل على أنه تركيب قائم بذاته متكامل البنية، له أنماطه ودلالاته المختلفة، وألاً يكتفى بدراسة وظيفته function حرف النسق في التركيب وفعاليته في التعبير عن المعنى فحسب، بل تدرس كذلك وظيفة التركيب كله في السياق، وعلاقة ذلك السياق بالمقام [3: 28].

وبعد هذا التلليل لوجهة النظر هذه نجد أن هناك من الناحية المقابلة بعض المبررات التي جعلت النحويين القدامى يسبغون وفقاً لهذا السير في نظرتهم لعطف النسق على وجه التحديد، ومن تلك المبررات المذكورة هي أن طبيعة عطف النسق بوصفه جملة مركبة تمثل ترابطاً بين جزأين أو أكثر، وهو ما جعل مباحثه تتوزع بين النحويين والبلاغيين، فتناولوه النحويون مركزين فيه على الجانب التحليلي منه، مميّزين فيه الصواب من الخطأ، ناظرين إليه في ضوء نظرية العامل، وهم بذلك أدخلوه في نطاق التوابع.

كما أشار النحويون إلى وظيفة حروف النسق في الربط بين المعطوف والمعطوف عليه، وهم بذلك اتجهوا بفكرة الربط في ضوء تطبيقهم لنظرية العامل، فرأوا أن الربط في تركيب النسق وسيلة لانتقال أثر العامل من المعطوف عليه إلى المعطوف ومن هذا المنطلق جعلوا المعطوف من التوابع الخمسة.

ومن المسوغات التي يمكن تقديمها كذلك حول اتّجاه النحويين القدامى ونظرهم لعطف النسق في درس هذه المنهجية هو أنّه في ضوء استقرار المعاني النحوية الخاصة التي تؤدّيها التّوابع الخمسة أنّ بينها من التناظر ما يجعل من المحال الجمع بينها في معنى واحد، ذلك لأنّ كل تابع منها مختلف في ماهيته عن التّوابع الأخرى، وفي هذا الصدد قال الرضي الاسترابادي: ((لا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد واحد وذلك لأنّ الحد مبين للماهية يذكر جميع أجزائها مطابقة أو تضم منها والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع أجزائهما حتى يجتمعا في حد واحد باعتبار اللفظ، لأنّ مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ)) (5: 224/1)، وهذا ما فعله النحويون حين جمعوا بين التّوابع الخمسة في تعريفات تقوم على النّاحية اللفظية الخالصة؛ أي المشاركة في العلامة الإعرابية، ولو أنّهم لاحظوا جانباً معنوياً يجمع بين أنواعها لجعلوه جنساً لها، فهذا ابن السراج المتوفى سنة (316هـ) (وهو أول من جمع التّوابع في باب واحد) نجده يقول: ((واعلم أنّ العطف يشبه الصفة والبدل من وجه، ويفارقهما من وجه: أمّا الوجه الذي أشبههما فإنّه تابع لما قبله في إعرابه، وأمّا الوجه الذي يفارقهما فيه فإنّ الثاني غير الأول، والنعت والبدل هما الأول)) (11: 319/2).

ومعنى هذا أنّ ابن السراج لم يجد جامعاً يجمع بين العطف والصفة والبدل سوى التّبعية في الإعراب، وهذا ما يؤكّد أنّ قيام باب التّوابع في كتب الدرس النحوي كان على أساس النّاحية اللفظية البحتة، إذ من المعلوم أنّ تبويب أبواب النّحو قام في جوهره على أساس نظرية العامل النحوي لا على أساس بيان الماهية الوظيفية.

ومن المنطلقات التي اعتمدها النحويون القدامى في نظرتهم لعطف النسق هي ((أنّ وجود حرف النسق دال على حدوث ربط بين المتعاطفين، والربط الذي يقوم به حرف النسق قرينة على انعدام الارتباط وانعدام الفصل بين المتعاطفين، فدلالته على انعدام الارتباط ناشئة من دلالة حروف النسق جميعاً على المغايرة، ودلالته على انعدام الفصل ناشئة من دلالة حروف النسق جميعاً على العلاقة المصطنعة التي يؤديها كل حرف حسب دلالاته المستعمل من أجلها في السياق)) (3: 44-45).

وبناء على ما سبق يمكن استنتاج السؤال الآتي: ما الوظائف التي تؤديها حروف النسق في هذا الربط البنائي لجذوة النص؟

وللإجابة عن هذا السؤال نرى أنّ النحويين المتقدمين قد تنبّهوا إلى أنّ اللسان العربي لجأ إلى الأدوات لتلخيص المعاني طلباً للإيجاز والاختصار، ومن هنا قامت في اللغة أدوات العطف والشرط والنفي والاستفهام والنداء والتأكيد وغيرها، لتلخيص معانيها على سبيل الإيجاز والاختصار، ومن هنا كذلك كان التعليل بالأداة - وهو الربط - أساساً مهماً في التركيب، لأنّ التركيب العربي يعتمد في معظم صورته على الأداة في تلخيص العلاقة بين أجزائه، وحروف المعاني قسم من أدوات التعليل، ومن تلك الحروف حروف النسق وهي جميعاً تدخل في التركيب لضرب من الإيجاز والاختصار فحين يُقال (جاء زيد وذهب عمرو) أراد الناطق باللسان العربي الجمع بين الجملتين في حصول مضمونيهما، والدلالة على وجود مناسبة بينهما، فربط بينهما بالواو لتلخيص ذلك المعنى ولتأديته في إيجاز، هذا في عطف الجمل أمّا في عطف المفردات فإنّ حروف النسق تقوم عن طريق الربط بوظيفة أكبر من هذا، ففي نحو: (جاء زيد وعمرو)، البنية العميقة هي: جاء زيد جاء عمرو فحدث اختصار،

فاستغني عن تكرير الفعل (جاء)، وربطت الواو بين الجملتين وأغنت عن إعادة الفعل؛ إذ لو ذكر الفعل مرتين لكان إطناباً وسياق المقام يقتضي الإيجاز [3: 45-46].

وقد فسّر النحويون هذه الظاهرة في ضوء نظرية العامل فقالوا حروف النسق وضعت للإغناء عن العامل، والعامل في المعطوف مقدر في معنى المعطوف عليه، ودلّوا على ذلك بالقياس والسماع.

وأما علماء المعاني فقالوا العطف هنا لتفصيل المسند إليه مع اختصار، وهم يقصدون بهذا أن في العطف هنا تفصيلاً لفاعل الفعل جاء بأنه زيد وعمرو، وهذا التفصيل يقتضيه المقام، بدليل إجماله في مقام آخر باستعمال صيغة المثني، فيقال جاء الرجلان، وفي العطف اختصار؛ لأن الأصل في التركيب هو: جاء زيد وجاء عمرو [3: 46].

ولعلّ هذا ما جعل النحويين يضعون عطف النسق في باب واحد مع التوابع على أساس مشاركة التابع للمتبوع في العلامة الإعرابية لا غير.

مفهوم عطف النسق من منطلق لسانيات النص:

يعد عطف النسق في لسانيات النص واحداً من الأدوات التي تؤدي وظيفة الربط النصي في الجانبين الشكلي والدلالي، لذلك لم يهمله النّصانيون في دراساتهم بل أولوه عناية فائقة نظراً لما يؤديه من دور وظيفي في تماسك النصوص وترابطها.

ولأدنى متأمل تظهر هذه العناية جليا في مختلف حدودهم له، حيث حدّه روبرت دي بوجراند بأنه: ((ما يشير إلى العلاقات التي بين المساحات أو بين الأشياء التي في هذه المساحات... ويشير أيضاً إلى إمكان اجتماع العناصر والصور وتعلق بعضها ببعض في عالم النص)) [12: 346]، لذا فالعطف حسب هذا الحد هو ذلك العنصر الذي يساهم في تعليق الجمل بعضها ببعض، فيخلق بينهما علاقات فتكون هذه العلاقات هي المصدر الرئيس لتحقيق النصية المتكاملة.

وحده أحمد عفيفي بأنه: ((عبارة عن وسائل متنوعة تسمح بالإشارة إلى مجموعة المتواليات السطحية بعضها ببعض بطريقة تسمح بالإشارة إلى هذه المتواليات النصية)) [13: 128]، فأحمد عفيفي وإن كان في هذا الحدّ يعدّ العطف من الوسائل التي تحقق الترابط على مستوى سطح النص فإنّه في موضع آخر يعود ويقول عنه بأنه من الوسائل التي تمنح إشارة سطحية إلى العلاقات التحتية التي تكون صالحة في بعض الحالات بأن تستنتج بواسطة النص والدلالة على الترابط، وهذا يعني ((أنّ العطف لا يكتفي بالربط على المستوى السطحي فقط وإنما يتعدّى ذلك إلى الربط على المستوى الدلالي)) [13: 129]، وبذا لا يوجد اختلاف بين رأي أحمد عفيفي ورأي إبراهيم محمود خليل حول هذا المفهوم، إذ رأى الأخير: ((أنّ حروف العطف هي من الروابط ما يعرف بالأدوات المنطقية (كالواو) و(الفاء) و(ثم) و(أو) وغيرها من أدوات العطف، فهذه الأدوات تتماسك الجمل ويرتبط ترتيبها بطبيعة النص من حيث شكله وموضوعه)) [14: 162]، ففي هذا المفهوم إشارة أيضاً إلى دور العطف في الربط بين الجمل على المستويين الشكلي والدلالي، فالربط على المستوى الشكلي يكون بجمع مجموعة جمل مشتتة ليكون منها نصاً، والربط على المستوى الدلالي يظهر في ضوء المعنى الذي يفهم من تلك العلاقات القائمة بين الجمل.

وإلى جانب هذه التعريفات نجد أن محمد عبد الباسط عيد يقول عن هذا المفهوم إنه ((مشاركة بين متعاطفين أو أكثر يحيل الثاني على الأول، ويرتبط به، فهو أحد مظاهر التماسك، لكنّ العطف يتجاوز هذا المستوى الذي يؤكد ما هو قائم إلى مستوى جمالي تتكشف فيه وبه رؤية النص، حيث يكسب العطف النص حركية دلالية تلنقي بها عوالمه وترتدّ إلى مركز نصي يتأكد به تتاغم هذه العوالم وترابطها رغم تباعدها)) [15: 197].

وبعد هذا العرض الموجز لمفاهيم العطف يمكننا القول بأنّ عطف النسق يمثل دعامة رئيسة من دعائم تشكيل النصوص على افتراض أنّه الوسيلة التي تساهم بشكل كبير في تحقيق الترابط النصي.

الاتساق النصي لعطف النسق:

تتعامل لسانيات النصّ مع النصّ على أنّه وحدة كلية، ولتحقق هذه الوحدة لابدّ من توافر مجموعة من الروابط ولعلّ أهمها حروف النسق باعتبارها تلعب دوراً كبيراً في خلق التماسك النصي، نظراً لكونها تؤدّي وظيفتين هما الوصل والحذف، فتحقيقها لوظيفة الوصل يكون نتيجة لدورها الكبير في الربط بين أجزاء الجمل، وتحقيقها لوظيفة الحذف يكون نتيجة لحلولها محلّ المحذوف في الجمل، وليتضح ذلك أكثر لابدّ من التطرق إلى مفهوم الاتساق باعتبار أنّ الوصل والحذف يرتبطان به والتطرق إلى مفهوم الوصل والحذف لمعرفة دور حروف النسق في خلقهما.

لأنّك أنّ مفهوم الاتساق يدور حول البنية السطحية للنصّ أي العلاقات والروابط التي تشكل بنية النصّ؛ لذا فقد حدّد الدكتور محمد خطابي بأنّه: ((ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكلة لنصّ/ خطاب ما، ويهتم فيه بالوسائل اللغوية (الشكلية) التي تصل بين العناصر المكونة لجزء من خطاب أو خطاب برمتيه. ومن أجل وصف اتساق الخطاب/ النصّ يسلك المحلل الواسف طريقة خطية، متدرجاً من بداية الخطاب (الجملة الثانية منه غالباً) حتى نهايته، راصداً الضمائر والإشارات المحيلة، إحالة قبلية أو بعدية، مهتمّاً أيضاً بوسائل الربط المتنوعة كالعطف والاستبدال والحذف والمقارنة والاستدراك... كل ذلك من أجل البرهنة على أنّ النصّ/ الخطاب المعطى اللغوي بصفة خاصة يشكل كلّاً متآخذاً)) [16: 50]، نفهم من كلام محمد خطابي أنّ التماسك لا يتحقق إلّا بوجود مجموعة من أدوات الربط، التي تلعب دوراً كبيراً في خلق الاتساق، إذ لا يمكن أن يكون النصّ متسقاً دون وجود هذه الروابط التي تعمل على تماسكه.

ويرى هاليداي أنّ الاتساق ((هو مجموعة الوسائل اللغوية التي تضمن الربط بين العناصر الداخلية والخارجية للجمل، والتي تسمح لمفوز مكتوب أو منطوق أن يتجلّى على شكل نص، وهي الضمير العائد، الروابط، الاقتضاءات، تتابع أزمنة الأفعال)) [16: 40].

وحسب هاليداي فإنّ الاتساق يعنى بالوسائل التي تعمل على الربط بين أجزاء الجمل التي تشكل النصّ والمتمثلة في الإحالة والضمائر، والاستبدال والحذف، والربط.

والاتساق عند دي بوجراند: ((هو ما يترتّب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق بحيث يتحقق لها الترابط الرصفي، ووسائل التضام تشتمل على هيئة نحوية للمركبات والتراكيب والجمل وعلى أمور مثل: التكرار والألفاظ الكنائية والأدوات والإحالة المشتركة والحذف

والروابط)) [12: 10]، وفي ضوء هذا الحدّ يظهر لنا الأمر جلياً أنّ الاتساق يكون مترتباً عن تلك الإجراءات التي تستعمل لتحقيق الترابط بين العناصر الظاهرة في النصّ، كبناء العبارات والجمل واستخدام وسائل التضام والروابط وغيرها من الأدوات البديلة.

وعلى هذا الأساس تُعدّ حروف النّسق وسيلة مهمة من الوسائل التي تجعل الكلام أكثر إيجازاً واختصاراً، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّها ومن خلال هذا الإيجاز يمكنها أن تشير إلى أمر آخر مهم وهو الحذف، الذي يعدّ من العناصر المهمة التي لها دور فعال في اتساق النصّ وترابطه، وعليه يمكن تحديد الحذف بأنّه: ((علاقة داخل النصّ وفي معظم الأمثلة يوجد العنصر المفترض في النصّ السابق، وهذا يعني أنّ الحذف عادة هو علاقة قبلية)) [16: 50]، و((أنّه لا يتم إلّا إذا كان الباقي في بناء الجملة بعد الحذف مغنياً في الدلالة، كافياً لأداء المعنى، لوجود قرائن معنوية أو مقالبيه توميء إليه، وتدلّ عليه، ويكون في حذفه معنى لا يوجد في ذكره)) [17: 259].

وهكذا يتضح لنا مما سبق أنّ الحذف لا يكون وجوده فعلياً إلّا بوجود قرائن تشير إليه وهذه القرائن هي التي تمنع وقوع زيادات لا طائل من ورائها على مستوى النصّ باعتبارها تحل محل الكلام المحذوف وحروف النّسق هي إحدى هذه القرائن لأنّ لها معاني كثيرة، سخرت لها من قبل النحويين للاستغناء بها عن إعادة العامل [18: 35/1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الوصل يُعدّ عنصراً من عناصر الاتساق النحوي ويحدّد بأنّه: ((تحديد للطريقة التي يترابط بها اللاحق مع السابق بشكل منظم)) [16: 23]، ومعنى هذا أنّ النص عبارة عن جمل ومتتاليات متعاقبة أفقياً تحتاج إلى عناصر رابطة ومتنوعة تصل بين أجزاء النصّ حتى يصبح وحدة متماسكة ومتّسقة. ويمكن القول: إنّ الوصل هو ((وسيلة واضحة الإشارة إلى الارتباطات الواقعة بين الحوادث والمواقف، ويتمثل في الوصل بربط شيئين لهما نفس المكانة، والفصل بين شيئين لهما مكانتان بديلتان ... ولكنهما يبدوان متدافعين أو غير متّسقين في عالم النصّ. أمّا الاتباع فربط بين شيئين تعتمد مكانة أحدهما على مكانة الآخر)) [19: 10]؛ فالوصل حسب هذا القول يتم بواسطة مجموعة من الأدوات أهمها حروف النّسق نظراً لكونها من أشهر الوسائل التي تقوم بوظيفة الربط بين المفردات والجمل التي تشكل النصّ، ولعلّ هذا ما يبرر وجودها بكثرة في النصوص.

ولو مضينا أبعد من ذلك في التحقيق لوجدنا أنّ محمد مفتاح يسمّي هذا النوع من الربط المتحقق بحروف المعاني وبعض الأدوات الرابطة بالتنضيد (ربط كلمة إلى كلمة، وجملة إلى جملة، وكلمة إلى جملة وجملة إلى كلمة) من أجل حدوث الانتقال من معنى إلى معنى، باعتبارها أدوات تربط بين أجزاء الكلام على اختلاف مستوياته وموضوعاته بطريقة منتظمة، خاضعة للمقولات المعنوية والنحوية، لأنّها حروف عاملة على تعلّق كلام بكلام والتي تشدّ كلاماً إلى كلام [20: 125-126].

إنّ ما يمكن أن نخلص إليه مما سبق أنّ الاتساق في مجمله هو معيار يختص بالوسائل التي تتحقق بها خاصية الترابط والاستمرارية في ظاهر النصّ ألا وهي أحرف الاتساق أو النسق.

أحرف عطف النسق بين السلب والإيجاب:

جرت العادة عند النحويين الأقدمين وعند المتأخرين منهم على دراسة عشرة أحرف في باب عطف النسق وهي: (الواو والفاء وثم وأو وأم ولا وحتى وبل ولكن وإمّا)، وهذه الأحرف العشرة وإن اتفق عليها أغلب النحويين فإنّ هناك آراءً أخرى زادت على هذه الحروف حروفاً أخرى كسيبويه الذي حدّد حروف النسق بأحد عشر حرفاً، وهي تلك الأحرف العشرة مضافاً إليها (لا بل) [21: 1/ 435]، والأمر نفسه كان عند البغداديين الذين أضافوا (ليس) إلى الأحرف الأخرى [22: 1/ 470].

وفي مقابل ذلك نجد أنّ ابن مالك قد خالف الآراء السابقة القائمة على الزيادة إذ قام بحصر حروف النسق في تسعة أحرف بعد أن أسقط (إمّا) منها [23: 35]، وتبعه في ذلك ابن عقيل في شرح ألفيته [8: 234/3]. وأمّا الكوفيون فقد عمدوا إلى أن يوسعوا حروف النسق فشملوا (إلّا، وأي، وليس إذا وقعت موقع (لا)، وهلّا، وأين، ومتى، وكيف، ولولا في بعض حالاتها)، كما رأوا أنّ (حتى) لا تعد من حروف النسق بالاستناد إلى أقفهم المرجعي التوسيعي في القياس [24: 3/ 555].

وفيما يخص المعاصرين أمثال: أسعد النادري [25: 598]، وعباس حسن [9: 3/ 187-229]، فقد درسوا كامل الحروف العشرة المتفق عليها.

وسار على هديهم أيضاً الدكتور فاضل السامرائي في دراسة عشرة أحرف إلّا أنّه فضل (لا بل) على (إمّا) [26: 3/ 187].

على حين خالفهم الدكتور عبده الراجحي واكتفى بدراسة تسعة أحرف فقط بإخراجه (إمّا) من العشرة [10: 443-446].

والملاحظ من كل الآراء التي أشرنا إليها أنّ أحرف عطف النسق أو الربط: (الواو، والفاء، وثم، ولا، وبل، وأو)، كانت بعيدة كل البعد عن مدار الخلاف بين النحويين، وإنّ ما كان خلافهم حول دخول: (حتى ولكن وإمّا وأم) في نطاق حروف النسق، على حين نالت (لكن)، و(إمّا) النصيب الأكبر من ذلك الخلاف؛ وذلك بسبب مجيء واو النسق قبلهما [3: 48].

كما جرت العادة أيضاً عند النحويين أن يقسموا هذه الحروف على قسمين قسم يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، إمّا مطلقاً وهي: (الواو والفاء، وثم، وحتى)، وإمّا مقيداً وهي: (أم، وأو)، وقسم يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى وهي: (لا، بل، إمّا، لكن)، وسنشير في هذه الدراسة إلى أهم حرف منها وهو ما غفل النحويون عن درسه في حال توسطه بين الجمل لا المفردات ألا وهو (لا) العاطفة أو الرابطة.

المبحث الثاني/المعنى الوظيفي لـ(لا) بين ربط المفردات والجمل

(لا) أداة أو حرف تدرج تحت ما يدعى بـ(حروف المعاني) وهي مجموعة من الحروف التي يؤتى بها في الكلام لأداء معانٍ معينة ومن تلك الحروف (لا وما وليت وهل ... الخ) ولكل أداة من هذه الأدوات معنى خاص هو معنى وظيفي لا معجمي، أي إنّ ما تؤدّيه هذه الأدوات من وظيفة - كالنفي والتأكيد والاستفهام والتمني ... -

هو ما يدعى بالمعنى الوظيفي لها والذي يمثل عنصراً مهماً -إلى جانب المعنى المعجمي والمقام- في أداء المعنى الدلالي العام، وفي هذا الشأن قال الدكتور تمام حسان: ((إنَّ المعنى على مستوى النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي هو معنى وظيفي، أي إنَّ ما يسمى المعنى على هذا المستوى هو في الواقع وظيفة المبنى التحليلي، ثم يأتي معنى الكلمة المفردة (المعنى المعجمي) وما يكون بمجموع هذين المعنيين مضافاً إليهما القرينة الاجتماعية الكبرى التي نرتضي لها اصطلاح البلاغيين (المقام) (Context of Stuation)، وكلَّ ذلك يصنع المعنى الدلالي، وإذا اتضح المعنى الوظيفي المذكور أمكن إعراب الجملة دون الحاجة إلى المعجم أو المقام)) [27: 182].

ويمثل المعنى الوظيفي أهمَّ الأشياء التي تعطي المعنى الدلالي، فهو أهمُّ من المعنى المعجمي للكلمات لإمكان الاستغناء عن الجملة بأكملها بذكر أحد حروف المعاني مع وجود قرينة دالة على المحذوف [27: 125-126]. وليس شرطاً أن يكون للأداة معنى وظيفي واحد، فقد يكون لها أكثر من معنى، و(لا) من بين الأدوات التي تمتاز بتعدد المعنى الوظيفي لها، فتأتي للنفي -بنوعيه: التأسيسي والتأكيدي- والنفي التأسيسي هو الذي تجلبه الأداة ولا يكون في الكلام قبل دخولها، أمَّا النفي التأكيدي فهو الذي لا تجلبه الأداة بدخولها وإنما يكون موجوداً في الكلام قبل دخولها فتأتي لتقويته وتأكيد [9: 62/3].

والمعنى الوظيفي الآخر لـ(لا) هو النهي، وهو طلب ترك الفعل ولا يؤدي هذا المعنى إلَّا بـ(لا) الناهية والفعل المضارع المجزوم بها، ومن معاني (لا) الأخرى الزيادة.

وللتعدد الوظيفي لهذا الحرف أثر كبير في اختلاف المعربين في تحديد المعنى الوظيفي المراد من بين معانيه المتعددة والاختلاف في الإعراب أيضاً، مما يؤدي إلى البحث الجاد عن القرائن التي تساعد في تحديد المعنى، وفي هذا الصدد قال الدكتور تمام حسان: ((إنَّ ما يتسم به المعنى الوظيفي للمبنى الواحد من التعدد والاحتمال يجعل الناظر في النص يسعى دائماً وراء القرائن اللفظية والمعنوية الحالية ليرى أيَّ المعاني المتعددة لهذا المبنى هو المقصود، ومن هنا نرى التفاضل بين المعربين للجملة الواحدة)) [27: 180-181].

ولا يقتصر التعدد على المعنى الوظيفي لـ(لا) وإنما يتعدى الأمر إلى كيفية تضامها مع مدخولها، أو تعدد تركيبها بتتوُّع مدخولها فكما هو معلوم أنَّ الأدوات في العربية تكون من حيث المدخول على نوعين: ((أحدهما: الأدوات الداخلة على الجمل، والثاني: الأدوات الداخلة على المفردات فأما الأدوات الداخلة على الجمل فرتبتها على وجه العموم الصدارة، وأما الأدوات الداخلة على المفردات فرتبتها دائماً رتبة التقدم، ومثال أدوات الجمل: النواسخ جميعاً وأدوات النفي والتأكيد والاستفهام والنهي... ومثال الأدوات الداخلة على المفردات حروف الجر والعطف والاستثناء... ولكل أداة من هذه الأدوات ضماؤها الخاصة، فهي تتطلب بعدها شيئاً بعينه فتكون قرينة متعددة جوانب الدلالة، حيث تدلُّ بمعناها الوظيفي، وبموقعها وبتضامها مع الكلمات الأخرى وبما قد يكون متفقاً مع وجودها من علامات إعرابية على ضماؤها)) [27: 224-225].

والحرف (لا) يكون من كلا النوعين، فيدخل على الجمل ويكون له الصدارة، وكذلك يدخل على المفردات، وهذا ما يعطيه تعددًا في الأنماط التركيبية التي يرد فيه، وغالبًا ما يكون هذا التعدد مع (لا) التي يرد بها معنى النفي، فيكون ذلك على أنماط معروفة وثابتة إلى حدٍّ ما.

وعلى هذا الأساس تأتي (لا) في سياق ما يحتمل أكثر من وجه من الإعراب، وهذا التعدد في أوجه الإعراب يرافقه تعدد في دلالة (لا) وما تؤدّيه من معنى وظيفي بحسب تغيّر الإعراب واختلاف المعربين في المعنى المقصود من النصّ.

وتعدّد المعنى الوظيفي لـ(لا) وتآديتها أكثر من معنى هو الذي يؤدي إلى تعدّد أوجه الإعراب كما يقول الدكتور تمام حسان: ((إنّ ما يتسم به المعنى الوظيفي للمبنى الواحد من التعدّد والاحتمال يجعل الناظر في النصّ يسعى دائماً وراء القرائن اللفظية والمعنوية والحالية، ليرى أيّ المعاني المتعددة لهذا المبنى هو المقصود، ومن هنا نرى التفاضل بين المعربين للجملّة الواحدة)) [27: 180-181].

وللسياق دور كبير في تعدّد أوجه الإعراب، إذ يأتي محتملاً أكثر من معنى من معاني (لا) مما يؤدي إلى تعدّد أوجه الإعراب، وللقريّة أثر في هذا التعدّد، فيؤدي ضعف أو غياب بعض القرائن [27: 181] - إلى جانب ما ذكر - إلى الاختلاف في إعراب بعض الكلمات وأكثر هذه القرائن أثراً في هذا التعدّد قريّة العلامة الإعرابية وأكثر ما ورد من نصوص جاء بسبب ضعف هذه القريّة أو غيابها، ولقريّة الصيغة أثر في هذا التعدّد أيضاً.

ونظراً لهذا الفهم رأى الباحثون أنّ (لا) هي أقدم أدوات النفي في العربية وهي تحمل الدلالة على النفي الصريح الحاد القاطع ومن ثمة فإنّ الدلالة الأصلية التي لا تفارق (لا) حيثما استعملت هي النفي والنفي بلا نفي صريح حاد لا تشوبه شائبة من المعاني الأخرى، وقد وجدت العربية هذه الدلالة في (لا) ((صالحة للتوظيف عند إرادة المتكلم قلب الحكم إلى نقيضه، أو إلى ما هو في حكم نقيضه)) [3: 419] وقد اشترط النحاة اجتماع خمسة شروط في تركيب (لا) العاطفة:

الأول: أن يكون المعطوف مفرداً لا جملة [5: 416/4] ونقد هذا الأمر هو ما سيعول عليه البحث.

والثاني: أن يكون الكلام قبلها موجباً لا منفيّاً ويعد في حكم الموجب هنا الأمر والنداء [28: 97] ولا يعطف بـ(لا) - بعد نفي ولا بي، قال ابن يعيش: ((لأنّ لا لإخراج الثاني ممّا دخل فيه الأول، والأول لم يدخل في شيء)) [29: 104/8]، وقال المالقي: ((لأنّ لا يفسد معناها إذ هي للنفي)) [30: 258].

والثالث: ألا تقترن (لا) بعاطف، فإذا دخلت عليها الواو نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾ [سورة الطارق: 10] تجردت لا للنفي واستبدت الواو بالعطف [31: 104-105/8].

والرابع: ألا يكون المفرد بعد (لا) صالحاً؛ لأن يكون صفة لما قبلها، أو خبراً، أو حالاً، فإذا صلح لشيء من هذا خرجت (لا) عن العطف ووجب تكرارها [32: 258/1]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضَ وَلَا بِكْرَ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ (سورة البقرة: 68).

والخامس: اشترط الأبدي (ت: 860هـ) أن يكون ما قبل (لا) من كلام متضمناً بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها فيكون الأول لا يتناول الثاني، فلو قيل: (مررت برجل لا عاقل لم يجز)؛ لأنّه ليس في مفهوم الكلام الأول

ما ينفي الفعل عن الثاني و(لا) لا تدخل إلّا لتأكيد النفي، فإذا أريد ذلك المعنى استعملت (غير) فيقال: مررت برجل غير عاقل [18: 4/ 116].

وفي ضوء ما ذكرنا من تعريفات وحدود لمفهوم العطف وأقوال النحويين في بيان شرائطه وحروفه ومعانيها النحوية والوظيفية يتضح لنا جملة من المسائل منها أن العطف على نية تكرار العامل، فقولنا مثلاً: جاء زيد وعلي، معناه: جاء زيد وجاء علي، وقولنا: جاء زيد لا علي معناه: جاء زيد لا جاء علي، على نية التشريك في العامل سواء أكان هذا العامل ظاهراً أو مقدراً؛ لأنّ النحويين يعدون المقدّر بحكم الملفوظ به قال ابن جني(ت: 392هـ): ((المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، إلّا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه)) [33: 285/1]، وقال التهانوي(ت: 1158هـ): ((التقدير عبارة عن حذف شيء عن اللفظ وإيقائه في النية)) [34: 1/ 497].

إنّ القول بتكرار العامل على شهرته بين النحويين إلّا أنّه منتقض بما يروونه هم أيضاً، وتفسير ذلك أنّهم يشترطون لعمل (لا) العاطفة ثلاثة شروط هي:

- 1) أن تسبق بكلام مثبت أو أمر.
 - 2) ألا تسبق بالواو.
 - 3) أن تعطف اسماً على اسم أو شبه جملة على مثلها.
- على أنّ الشرط الأخير مردود بما وضعه علماء العربية أنفسهم من قواعد، فالعامل الذي عمل في المعطوف عليه هو العامل نفسه في المعطوف بوساطة (لا) العاطفة، أي أنّه موجود ظاهراً أو مقدراً ولا سبيل لمنعه وليس ثمة ما يمنعه من المعنى أو التركيب النحوي، وإذا كانت تلك المسألة بحاجة إلى الاستشهاد لها فهي ليست ببعيدة عن قواعد النحويين وتعليقاتهم.
- والدليل على ذلك أنّ النحويين يتفقون على أنّ الجملة التي يتقدم فيها المفعول به على فعله جوازاً هي جملة فعلية، ولهذا فهم يعدون جملة (كتاب قرأ) في قولنا: إنّ زيداً كتاباً قرأ جملة فعلية.
- وتأسيساً على ذلك فإننا لو جننا بـ(الواو) العاطفة فقلنا: إنّ زيداً كتاباً قرأ وقصيدة حفظ لصح التركيب ولما كان فيه ثمة خروج عن أصول قواعدهم، لكنهم حينما يأتون على (لا) العاطفة فلا يجيزون القول: إنّ زيداً كتاباً قرأ لا قصيدة حفظ.

وبلحاظ أنّ المتعاطفين جملة وهذا ما لا يسوغ عندهم في حين أنّه صحيح وفصيح استناداً إلى وروده في (الواو) العاطفة، وحمل النظر على النظرير وارد في اللغة وهو مما يقاس عليه في الأصول فضلاً عن الفروع.

ولعل الذي دعا النحويين إلى هذا هو أنّهم نظروا إلى التركيب النحوي بلحاظه الشكلي من دون النظر إلى ما يحتاجه من تقدير وتأويل، وهم بهذا خالفوا ما قرروه من أنّ العامل واحد في المتعاطفين بوساطة حرف العطف وهذا من الخلط، ولو التمسنا لهم العذر فإننا نحتج لهم بأن التركيب النحوي قد يحمل أحياناً على معناه وما يتطلبه هذا المعنى مرة ويحمل مرة أخرى على ما يستدعيه التقدير النحوي وما تستلزمه الصناعة النحوية، وثمة فرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى.

إننا إذ نقول إنَّ (لا) العاطفة يجوز فيها أن تعطف الجمل لا يعني أننا نقبل ظهور العامل المقدر في المعطوف المنوي في النفوس والقائم في العقول؛ لكنَّه ظاهر موجود بما أقرته قواعد النحويين، لذا كان عليهم أن يجيزوا عطفها للجمل استناداً إلى هذا الفهم، على أنَّهم جعلوها في حال ظهور هذا العامل نافية غير عاملة لا عاطفة [9: 3/ 618]، وبقاء العطف أولى؛ لجواز ورودها عاطفة للجمل حملاً على نظيرتها (الواو).

والسؤال هنا لماذا لا يجوز ظهور هذا العامل المقدر؟ لعل الإجابة عن هذا تستدعي الوقوف على بلاغة هذا التركيب لو ظهر العامل فيه، فلو قلنا مثلاً: (جاء زيد لا جاء علي) لكان هذا خلاف ما عليه اللغة وفصاحتها وما تؤثره من الإيجاز في القول، إذ إن ظهور هذا العامل مرتين أفسد المعنى ولم يزد التركيب إلا إرباكاً وتطويلاً وهما مما تأنفه اللغة وفصاحتها في استعمالاتها الفصيحة.

نخلص مما تقدم أن (لا) العاطفة يجوز أن تأتي عاطفة للجمل حملاً على نظيرتها (الواو) واستناداً إلى مسألة تكرار العامل الي يذكرها النحويون في باب العطف، على أن ظهور هذا العامل يفسد جمالية التركيب النحوي ويطيئه وهذا مما ترغب عنه اللغة والاستعمال الفصيح/ البليغ.

خاتمة البحث

بعد هذه الرحلة الماتعة في التنقيب عن تجليات أحرف العطف عموماً و(لا) العاطفة للجمل خصوصاً، وما لها من أثر في انساق النصوص توصلَ البحث إلى مجموعة من النتائج نذكر أبرزها:

1- يعد عطف النسق من الدعائم الرئيسة التي تركز عليها النصوص لما يحققه من أهمية في ترابط النصوص على مستوى الشكليين: اللفظي؛ أي البنية السطحية للنص، والمعنوي؛ أي البنية العميقة لذا يشكل حرف العطف أساساً في خلق الانساق الفضائي لماهية النص.

2- أثبت البحث أنَّ هناك تبادل أدوار ووحدة هدف في الدلالة النصية بين الذكر والحذف والذي حقق هذا الأمر هو حرف العطف الذي يمكن الاستغناء به عن ذكر بعض أجزاء النص لما له من أهمية كقرينة تشير إلى محل المحذوف استغناء بها عنه.

3- يعد حرف النسق معياراً تتحقق به خاصية الترابط النصي والاستمرارية الظاهرية للنص فضلاً عن الانساق المعنوي في مجمله.

4- نقض البحث ما ذهب إليه النحويون واللغويون من أن (لا) لا يعطف بها الجمل وقصرها على المفردات وشبه الجمل ورأى أنه أمر مردود استناداً إلى قواعدهم النحوية وتعليقاتهم المنطقية.

5- تبين في ضوء البحث أن مقولة النحويين: العطف على نيّة تكرار العامل لا بد أن تسيّر وما قرره النحويون في (لا) العاطفة، إذ إنها ترد عاطفة للجمل كما ترد عاطفة للمفردات استناداً إلى هذا الفهم، على أن هذا العامل لا يمكن إظهاره لما يؤديه من إرباك وتطويل يفسد التركيب النحوي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين الذي هدانا لهذا ولولاه لما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- [1] لسان العرب: جمال الدين بن منظور، دار صادر، بيروت، د.ط، 2000م.
- [2] معجم مقاييس اللغة: أحمد بن الحسين بن فارس، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1999م.
- [3] أساليب العطف في القرآن الكريم، مصطفى حميدة، دار نوبار للطباعة، القاهرة، د.ط، 1999م.
- [4] الحدود في النحو: أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، د.ط، 1969م.
- [5] شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الاسترأبادي، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م.
- [6] المقرّب: ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الأندلسي، سلسلة إحياء التراث الإسلامي، بغداد، 1972.
- [8] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ-1980م.
- [9] النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط13، د.ت.
- [10] التطبيق النحوي: عبده الراجحي، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
- [11] الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري البغدادي المعروف بابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، د.ت.
- [12] النص والخطاب والإجراء: روبرت دي بوجراند، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 1998م.
- [13] نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي: أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق للنشر، القاهرة، د.ط، 2001: 128.
- [14] النقد الأدبي الحديث من المحاكاة إلى التفكير: إبراهيم محمود خليل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2003م.
- [15] النص والخطاب، قراءة في علوم القرآن: محمد عبد الباسط عيد، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ط، 2009م.
- [16] لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب: محمد خطابي، المركز الثقافي العربي للنشر، بيروت، ط2، 2006م.
- [17] بناء الجملة العربية: محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 2003م.
- [18] الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، د.ط، 1975م.

- [19] المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة معجمية: نعمان بوقرة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، د.ط، 2009م.
- [20] التشابه والاختلاف، نحو منهجية شمولية: محمد مفتاح، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، د.ط، 1996م.
- [21] كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بـ(سيبويه)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م.
- [22] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2002م.
- [23] الألفية، ابن مالك، تح: كوكيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1971م.
- [24] جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى الغلاييني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1425هـ - 2004م.
- [25] نحو اللغة العربية: أسعد النادري، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ط، 2007م.
- [26] معاني النحو: د.فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2003م.
- [27] اللغة العربية معناها ومبناها: د.تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1427هـ - 2005م.
- [28] الجنى الداني في شرح حروف المعاني: ابن قاسم المرادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م.
- [29] شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ت.
- [30] رصف المباني في شرح حروف المعاني: أبو جعفر أحمد بن عبد النور بن أحمد المالقي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ط، 1975م.
- [31] شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ - 2001م.
- [32] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: د.عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة التراث العربي، الكويت، ط1، 1421هـ - 2000م.
- [33] الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ت.
- [34] كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: العلامة محمد علي التهانوي، تح: د.علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1996م.